

اسم الباحث:
ماجد سعد القرني





مادة/ مهارات بحثية

عنوان الدراسة:

دراسة مقارنة بين قوانين التجارة الدولية بالتطبيق على عقود
التوريد بالمملكة العربية السعودية

مشكلة الدراسة:

تعد عقود التوريد من العقود المحورية في التجارة الدولية، لما لها من دور كبير في حركة السلع والخدمات عبر الحدود ومع تزايد انخراط المملكة العربية السعودية في التجارة الدولية، برزت الحاجة إلى مواءمة القوانين الوطنية – وعلى رأسها النظام التجاري السعودي – مع القواعد والأعراف الدولية المنظمة لهذا النوع من العقود، مثل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية واتفاقية فيينا بشأن عقود البيع الدولي للبضائع (CISG).

ورغم وجود إطار قانوني ينظم عقود التوريد في المملكة، إلا أن هناك تفاوتاً في التفسير والتطبيق مقارنة بالقواعد الدولية، مما قد يؤدي إلى نزاعات قانونية أو عراقيل تجارية، ومن هنا تبرز مشكلة البحث في التساؤل الرئيس التالي: ما أوجه الاتفاق والاختلاف بين النظام السعودي وقوانين التجارة الدولية في ما يخص عناصر عقد التوريد والتزامات الأطراف؟

أهداف البحث:

١. الكشف عن الإطار القانوني لعقود التوريد في النظام التجاري السعودي.
٢. تفسير القواعد الدولية الحاكمة لعقود التوريد، وخاصة في اتفاقية فيينا والقانون النموذجي للأونسيترال.
٣. التنبؤ بفعالية النظام السعودي في التعامل مع عقود التوريد ذات الطابع الدولي وحل النزاعات المتعلقة بها.

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية:

١. الإسهام في إثراء المعرفة القانونية في مجال عقود التوريد من خلال تقديم دراسة مقارنة بين النظام السعودي وقوانين التجارة الدولية.
٢. تسليط الضوء على التداخل والتباين بين القواعد الوطنية والدولية في تنظيم عقود التوريد، مما يساعد الباحثين والمختصين على فهم أعمق للإشكاليات القانونية المتعلقة بهذه العقود.
٣. تعزيز الأدبيات القانونية المقارنة في المملكة العربية السعودية، خاصة في مجال يتزايد الاهتمام به في ظل انفتاح المملكة على التجارة العالمية.

الأهمية العملية:

١. دعم الممارسين القانونيين – كالقضاة والمحامين والمستشارين القانونيين – من خلال توفير مرجعية مقارنة تساعد في تفسير وتطبيق العقود ذات الطابع الدولي.
٢. توجيه صنّاع القرار والمشرّعين نحو مراجعة أو تعديل بعض أحكام النظام التجاري بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية.
٣. تعزيز ثقة المستثمرين المحليين والأجانب في البيئة القانونية السعودية عبر مواءمة الأنظمة مع القواعد الدولية.

حدود البحث:

١. الحدود الموضوعية: يقتصر البحث على دراسة عقود التوريد ذات الطابع التجاري فقط، دون التطرق إلى عقود التوريد في المجالات غير التجارية (مثل العقود الحكومية أو عقود التوريد في الحالات الإنسانية).
٢. الحدود القانونية: يتناول البحث النظام التجاري السعودي، مع التركيز على القوانين ذات الصلة بتنظيم عقود التوريد، ويُقارن ذلك بقواعد التجارة الدولية ذات العلاقة، مثل اتفاقية فيينا لعقود البيع الدولي للبضائع (CISG) وبعض قواعد الأونسيترال (UNCITRAL).
٣. الحدود المكانية: تركز الدراسة على التطبيق في المملكة العربية السعودية، مع مقارنة بالمعايير الدولية دون الخوض في أنظمة دول بعينها.
٤. الحدود الزمنية: تعتمد الدراسة على الأنظمة والقوانين المعمول بها حتى عام ٢٠٢٥، ولا تتناول التعديلات التي قد تطرأ بعد هذا التاريخ إلا بشكل إشاري إن لزم الأمر.

تهدف مادة قضايا بحثية إلى تنمية المهارات البحثية لدى الطالب، من خلال تعميق الفهم بالقضايا البحثية المعاصرة في مجال التخصص، والتدريب على تحليل مكونات البحث العلمي قراءةً ونقدًا، بما يسهم في إعداد الباحث القادر على اختيار موضوع بحثي مناسب وبناءه بناءً علميًا سليمًا.

تركز المادة على: تنمية القدرة على قراءة وتحليل الأبحاث العلمية الحديثة. إكساب الطالب مهارة التمييز بين القضايا البحثية الجوهرية والثانوية. تدريب الطالب على تقييم جودة الأبحاث المنشورة. إعداد المبدئي لمشروعات البحث العلمي في التخصص.

منهجية الدراسة:

يعتمد البحث على المنهج المقارن من خلال المقارنة بين التنظيم القانوني لعقود التوريد في المملكة العربية السعودية، وبين القواعد الدولية المعمول بها في هذا الشأن، وخاصة اتفاقية فيينا (CISG) وقواعد الأونسيترال، مع الإشارة إلى بعض التطبيقات العملية ذات الصلة.

مصطلحات البحث:

١. قوانين التجارة الدولية:

إجرائيًا: يُقصد بها في هذا البحث القواعد والمعايير القانونية المستمدة من اتفاقية فيينا لعقود البيع الدولي للبضائع، وقواعد منظمة التجارة العالمية، وقانون الأونسيترال النموذجي.

٢. النظام التجاري السعودي:

إجرائيًا: يُقصد به في هذا البحث النصوص القانونية المعمول بها في المملكة والمتعلقة بعقود التوريد، كجزء من النظام التجاري المحلي.

٣. عقود التوريد:

إجرائيًا: يقصد بها في هذا البحث العقود ذات الطبيعة التجارية التي تنطوي على التزام بنقل ملكية سلع أو تقديم خدمات مقابل ثمن محدد، سواء داخل المملكة أو عبر الحدود.

٤. التجارة الدولية:

إجرائيًا: تُشير في هذا البحث إلى السياق الذي تُبرم فيه عقود التوريد بين أطراف من دول مختلفة.

الخطة البحثية:

الفصل الأول/ مفهوم قانون التجارة الدولية:

المطلب الأول: تعريف قانون التجارة الدولية.

المطلب الثاني: مجالات قانون التجارة الدولية.

المطلب الثالث: خصائص قانون التجارة الدولية.

الفصل الثاني/ مصادر قانون التجارة الدولية:

المطلب الأول: المعاهدات الدولية.

المطلب الثاني: العقود التجارية الدولية.

المبحث الثالث: عقود التوريد بالمملكة العربية السعودية.

اعتمدت في جمع الإطار النظري على الأدبيات والدراسات السابقة
ومن خلالهم تم كتابة فصول الدراسة ومن ثم استنتاج النتائج واقتراح
التوصيات اللازمة.

النتائج:

١. تُشير الدراسة إلى أنّ قواعد قانون التجارة الدولية تستمدّ من مصادر متعددة، منها قواعد القانون الوطني، وقواعد القانون الدولي.
٢. إيجاد قواعد موحدة ودولية تُنظم العلاقات التجارية الدولية ضرورة ملحة.
٣. تُواجه توحيد مصادر قانون التجارة الدولية عدة تحديات، منها التنوع في الأنظمة القانونية للدول، وعدم وجود إطار قانوني موحد لتحكم حركة التجارة الدولية.
٤. تلعب المنظمات الدولية دورًا هامًا في تطوير قواعد التجارة الدولية، وذلك من خلال إصدار الاتفاقيات والقوانين النموذجية والتعاون مع الدول لتطوير إطار قانوني موحد للتجارة الدولية.
٥. عقود التوريد بالمملكة العربية السعودية: تتميز المملكة بتطبيق نظام قانوني واضح في تنظيم عقود التوريد، مع ضرورة تحديث بعض التشريعات المحلية لتتواءم مع المعايير الدولية الحديثة في مجال التجارة العالمية.

التوصيات:

١. تعزيز دور المنظمات الدولية في تطوير قواعد قانون التجارة الدولية من خلال زيادة مشاركة الدول في الاتفاقيات الدولية وتعزيز الجهود المشتركة لتوحيد القواعد وإزالة الحواجز غير الضرورية أمام حركة التجارة الدولية.
٢. تطوير إطار قانوني موحد للتجارة الدولية من خلال دراسة وتحليل القواعد القانونية الوطنية والدولية وإيجاد قواعد موحدة تحكم المعاملات التجارية الدولية بشكل أكثر فعالية.
٣. تشجيع التعاون الدولي بين الدول لإيجاد حلول للتحديات التي تواجه حركة التجارة الدولية، وذلك من خلال تبادل الخ تجارب والمعرفة والتعاون في مجال التشريع وتطوير القواعد التي تحكم العلاقات التجارية بين الدول.
٤. تعزيز الشفافية في التعاملات التجارية: من المهم تعزيز الشفافية في تنفيذ عقود التوريد بما يضمن حماية حقوق الأطراف ويساهم في بناء الثقة في العلاقات التجارية الدولية، ويشمل ذلك ضمان الالتزام بالجودة، والتوقيت، والشروط المتفق عليها.

المراجع:

إبراهيم، نبيل (٢٠٠٠). مركز القواعد عبر الدولية أمام التحكيم الاقتصادي الدولي. منشأة المعارف الإسكندرية.
آل فارس، جمال. (٢٠١٧). عقود التوريد التجارية في النظام السعودي: دراسة مقارنة. مكتبة دار الرشد.
التميمي، عبد الله. (٢٠٢١). تحليل عقد التوريد في قانون التجارة السعودي. دار المريخ للنشر.
الحمدان، رائد. (٢٠١٨). القانون التجاري السعودي وأثره على عقود التوريد الدولية. دار الجمل.
الخالدي، سامر (٢٠١٧). تأثير البيئة القانونية على الاستثمار الأجنبي. مجلة إدارة الأعمال.
الخليفي، محمد. (٢٠١٩). إشكاليات تطبيقات قانون التجارة الدولية في السعودية. دار المعارف.
الزواوي، عادل (٢٠١٨). الدولة الريعية: أبعادها وتأثيراتها. دار الرافدين.
الزيات، محمد (٢٠١٢). اختيار القانون في العقود الدولية. دار الثقافة للنشر.
السعد الله، عمر (٢٠٠٩). قانون التجارة الدولية. دار الجامعة الجديدة.